الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية ودورها في تنويع الشركاء في قطاع التجارة الخارجية

Algerian economic diplomacy and its role in diversifying partners in the foreign trade sector

د. عبد الله بن الضب
مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إيليزي، الجزائر
bendob.abdallah@cuillizi.dz

ط.د. عثمان بلال*
مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إيليزي، الجزائر
blal.othmane@cuillizi.dz

تاريخ الإرسال: 2023/02/02 تاريخ القبول: 2023/04/02 تاريخ النشر: 2023/04/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال الإتفاقيات التي عقدتها الجزائر في هذ المجال، ومدى مساهمتها في تنويع الشركاء الذين تتعامل معهم، من أجل ذلك تم التطرق إلى مسار الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بعرض أهم المحطات التي عرفتها من جهة، ومن جهة أخرى عرض لحصيلة أداء قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة من 2012 إلى 2018 من صادرات وواردات وتوزيع جغرافي لهذه المبادلات، بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

وقد أظهرت الدراسة جملة من النتائج كان أهمها أن دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تنويع الشركاء الذين تتعامل معهم في مجال المبادلات التجارية ضعيف جدا، حيث تسيطر دول الإتحاد الأوربي على إجمالي المعاملات التجارية للجزائر بنسب فاقت 50% سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.

الكلمات المفتاحية: دبلوماسية، دبلوماسية إقتصادية جزائرية، تجارة خارجية، إتفاقيات، تنويع شركاء.

Abstract :

This study aims to highlight the role of Algerian economic diplomacy through the agreements concluded by Algeria in this field and its contribution to diversifying the partners with which it deals. The performance of the foreign trade sector during the period from 2012 to 2018 in terms of exports, imports, and the geographical distribution of these exchanges, based on the statistics of the National office of Statistics.

The study showed a number of results, the most important of which was that the role of Algerian economic diplomacy in diversifying the partners it deals with in the field of commercial exchanges is very weak, as the European Union countries control the total commercial transactions of Algeria by rates of more than 50%, whether in terms of exports or imports.

Key Words: Diplomacy; Algerian economic diplomacy; Foreign trade; Agreements; Diversification of partners.

JEL Classification: F13, F02.

* مرسل المقال: عثمان بلال (*blal.othmane@cuillizi.dz*)

المقدمة:

تلجأ الدول في تعاملاتها مع بعضها إلى ربط علاقات دبلوماسية فيما بينها وفي مجالات متعددة، ولقد كانت هذه العلاقات في غالبيتها يطغى عليها الطابع السياسي، ومع مرور الوقت وتوسع المبادلات والعلاقات بين الدول، برز دور الجانب الاقتصادي في هذه المعاملات ليظهر ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية، هذه الدبلوماسية كانت في شكلها البدائي تعتبر مبادلات تجارية بين مناطق وبلدان، إذ وجدت هناك العديد من الدلائل على هذه المبادلات عبر التاريخ، من بينها ما وجد في كتابات الألواح الطينية بشرق مصر خلال الفترة 1460 – 1220 قبل الميلاد، إضافة إلى طريق الحرير وغيرها من المبادلات في العصر القديم. (بنبراهيم، 2020، صفحة 470)

وفي عصرنا الحديث باتت الدبلوماسية الاقتصادية تعرف آليات وأدوات مختلفة، من إتفاقيات وتكتلات وإستعمال مؤسسات مالية، إضافة الى استعمال المساعدات والقروض وغيرها.

بهذا الصدد عمدت الجزائر منذ إستقلالها إلى الإهتمام بالدملواسية الاقتصادية من خلال سعيها إلى عقد الإتفاقيات المختلفة مع الدول والهيئات والتكتلات الإقليمية على غرار الإتحاد الأوربي، في ظل ما يشهده العالم من تحولات وتقلبات مستمرة.

الإشكالية: إنطلاقًا مما سبق يمكننا أن نصيغ الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية من خلال الإتفاقيات في تنويع الشركاء في مجال المبادلات التجارية للجزائر مع الخارج؟

فرضية البحث: تلعب الدبلوماسية الإقتصادية دوراً فعالاً في تنويع المتعاملين في مجال المبادلات التجارية الخارجية من خلال الإتفاقيات.

هدف الدراسة: يهدف هذ البحث إلى إبراز مدى قوة الدبلوماسية الاقتصادية وحسن تفاوضها وتأثيرها على المتعاملين من خلال قدرتها على التنويع في إختيار متعامليها وتحقيق أيضا التنويع في السلع المتبادلة، وتقليل التبعية للمحروقات.

منهجية البحث: تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للإحاطة بالجانب النظري للمتغيرات، والمنهج التحليلي لتحليل معطيات الفترة، والتي تعبر عن حصيلة أداء قطاع التجارة الخارجية للفترة 2012 إلى غاية 2018 والتي تم الحصول عليها من نشرة الديوان الوطني للإحصاء.

الدراسات السابقة:

– دراسة (بوحرب، 2021)، **حول دور الدبلوماسية الإقتصادية في تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الإقتصادي**، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرين وهما الدبلوماسية الإقتصادية من جهة والإقلاع الإقتصادي من جهة أخرى، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية للمتغيرين، والمنهج التحليلي لإبراز دور الدبلوماسية الإقتصادية في تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الجزائر.

لقد أظهرت نتائج البحث تحسن في مؤشرات أداء الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية ودورها في دعم التوجه نحو الإقلاع الإقتصادي، غير أن تنمية وتطوير هذا الدور تتطلب توفير مجموعة من المتطلبات والشروط البنيوية والهيكلية خاصة في القطاعات التي يرتكز عليها برنامج افقلاع الإقتصادي.

- دراسة (شرع وآخرون، 2020)، بعنوان **دور الدبلوماسية الإقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر**، إذ هدف البحث إلى تقييم فاعلية الدبلوماسية الإقتصادية للجزائر من خلال الإتفاقيات خاصة في قطاع الإقتصاد والتجارة وإنعكاساته على قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة 2005-2017، وقد أظهرت نتائج البحث أن الدبلوماسية الإقتصادية للجزائر لم تأثر في الرفع من الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.

- دراسة (مخلوفي و عياط، 2018)، حول **الذكاء الإقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلواسية الإقتصادية الجزائرية**، اين حاولت الدراسة تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالذكاء الإقتصادي واليقظة والدبلوماسية الإقتصادية، والعلاقة التي تربط بين الذكاء الإقتصادي والدبلوماسية الإقتصادية، وكيف يمكن للذكاء الإقتصادي أن يكون وسيلة لإنجاح العمل الدبلوماسي للجزائر في شقه الإقتصادي، وقد وصلت الدراسة إلى أن الذكاء الإقتصادي وسيلة لا يمكن الإستغناء عنها، فهو ضرورة ملحة لإنجاح الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية.

- دراسة (Didier, 2018) **Economic diplomancy: The " One - china policy" effect on trade**، **الدبلوماسية الاقتصادية: سياسة الصين الأحادية وتأثيرها على التجارة**، هدفت الدراسة إلى التحري حول ما إذا كانت سياسة الصين في العلاقات الدولية المبنية على الأحادية تجاه تايوان لها أثار في التدفقات التجارية الثنائية، بعبارة أخرى هل الإمتثال للإلتزامات الدبلوماسية مع الصين يقوض التجارة التايوانية ويعزز الموقف التجاري للصين؟، في هذه الدراسة التي شملت الفترة من 1948 الى 2012 تم التعبير عن سياسة الصين الأحادية **OCP** بمتغيرين الأول تصويت الأمم المتحدة حول إعتراف الصين لسنة 1971 والثاني وجود علاقات دبلوماسية مع الصين، وقد أظهرت نتائج البحث أن المتغير الأول المتعلق بالتصويت يزيد بشكل كبير في متوسط التدفقات التجارية مع الصينفي حين هناك تدهور في التجارة بالنسبة لتايوان وبعض المستعمرات السابقة.

- دراسة (Papadimitriou & Pistikou, 2015) **Economic Diplomancy in national security**،**الدبلوماسية الاقتصادية في الأمن القومي**،حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة كيف تستخدم الدول الدبلوماسية الاقتصادية بهدف توفير الأمن وذلك حسب مجهة نظر **Gilpin** الذي إعتبر أن الواقعين على حق عندما يعتبرون أن الأمن هو الهدف الرئيسي لتحقيق باقي الأهداف الأخرى، فالدول مستعدة للتضحية بمواردها المالية لتحقيق الرفاهية والازدهار، لقد تم التركيز في هذ المقال على دراسة حالة دولتين في حالة نزاع ويتعلق الأمر بالمملكة الكتحدة و إسبانية، وقد توصل البحث إلى أنه على الرغم من أن الدبلوماسية الاقتصادية تعزز نفوذ الدول إلا أنها لا تستطيع ردع الصراع أو الحرب.

I. الدبلوماسية الإقتصادية مدخل مفاهيم:

1. نظرة عامة حول الدبلوماسية الإقتصادية :

1.1. تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

قدم العديد من الباحثين المتخصصين تعاريف مختلفة للدبلوماسية الإقتصادية، هذا الإختلاف كان ناجم عن توجهات كل باحث والمنظور الذي تناول به المصطلح.

إن ظهور الدبلوماسية الإقتصادية يعود إلى فترة الكساد الكبير الذي عرفته الولاية المتحدة الأمريكية، ثم إكتسب دورًا واسعًا وبشكل تدريجي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى باتت الدبلوماسية الإقتصادية في وقتنا الحالي مظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الإقتصادي، وقد عرفت الدبلوماسية الإقتصادية على أنها عبارة عن تلك النشاطات الإقتصادية الخارجية للدول وقطاعات الأعمال. (مزياني، 2019، صفحة 196)

عرف كل من Moons وBergeijk **الد**بلوماسية الإقتصادية على أنها مجموعة من النشاطات تهدف الى صياغة طرق وإجراءات من أجل إتخاذ قرارات لها علاقة بالنشاط الاقتصادي العابر للحدود، حيث يشمل مجال نشاطها التجارة، الأسواق العالمية، الهجرة، والمساعدات، أما أدواتها فتتمثل في علاقات التفاوض. (مخلوفي و عياط، 2018، صفحة 137)

أما Guy carron de la carrière فقد ربطها بالبحث عن الأهداف الاقتصادية بإستخدام وسائل دبلوماسية، قد ترتكز أولا ترتكز على آليات إقتصادية لبلوغ هذه الأهداف. (بنبراهيم، 2020، صفحة 472)

كما إعتبر Woolcock أن الدبلوماسية الاقتصادية تعني صنع القرار والتفاوض في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية في مجال التجارة الدولية، وسياسات الأسواق المالية، وسياسات التنمية وحماية البيئة. (جوادي، 2021، صفحة 347)

من خلال جملة التعاريف المقدمة من طرف الباحثين والمنظرين يتضح لنا أن الدبلوماسية الاقتصادية هي ذلك الجزء من الدبلوماسية للدول والتي ظهرت حديثا، تهدف إلى تحقيق تطلعات الحكومات في مجال النشاط الاقتصادي خارج الحدود من خلال الإتفاقيات في مجال المبادلات التجارية وكذا الأسواق المالية والهجرة ومختلف المعاملات بين الدول والأقاليم.

2.1. مستويات الدبلوماسية الإقتصادية

توجد مستويات مختلفة للدبلوماسية الاقتصادية وقد إتفق أغلبية الباحثين على أنها تشمل على المستويات التالية:

أ. **الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:** تكون هذه الدبلوماسية بين بلدين أو مركزين إقتصاديين، وذلك من خلال إتفاق رسمي يشمل تنشيط التجارة بين الطرفين، وتسهيل إنتقال الأفراد وتدفق رؤوس الأموال، وكذلك تجنب الإزدواج الضريبي....الخ، كما تشمل أيضا الإتفاقات غير الرسمية بين الشركات والمؤسسات الموجودة في البلدين. (طيبي، 2019، صفحة 46)

ب. الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية: يختص هذا الصنف من الدبلوماسية الاقتصادية بالإتفاقيات التي توقعها الدول في إقليم واحد(مثل الإتحاد الأوروبي)، لتجنب الإزدواج الضريبي والجمركي، وفتح الأسواق وتحرير الاقتصاد. (مزياني، 2019، صفحة 197)

ت. الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف: يتجسد هذا الصنف من خلال الهيئات والمنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي **والتنمية** OECD، منظمة التجارة العالمية، مجموعة العشرين وغيرها، حيث تعد هذه التنظيمات منتدى يضم الدول والحكومات التي لها تفكير مماثل، ما يسمح بتطوير مواقف متفق عليها، كما تتيح لهذه الدول التوفيق بين الأهداف المحلية والدولية. (بوحرب، 2021، صفحة 421)

1.3. أدوات ومكونات الدبلوماسية الاقتصادية:

يمكننا تلخيص الأدوات التي تعتمد عليها الدبلوماسية الاقتصادية في النقاط التالية: (شرع وآخرون، 2020، صفحة 353): المؤسسات المالية؛ التكتلات الاقتصادية؛ الإتفاقيات المختلفة؛ وسائل الإعلام؛ المنتديات والمعارض.

من جهة أخرى ومن خلال التطور الذي عرفته الدبلوماسية الاقتصادية والنضج الذي وصلت إليه، باتت هذه الدبلوماسية تستخدم أدوات مختلفة أهمها السياسات الاقتصادية المشجعة للتبادلات التجارية، والتركيز على سياسات الرسوم والضرائب، وفرض قيود على التحويلات الخارجية، إضافة الى تقديم المنح والقروض والمساعدات. (بنبراهيم، 2020، صفحة 474). أما مكونات الدبلوماسية الاقتصادية فيمكن تقسيمها إلى ثلاث عناصر وهي:

- إستخدام النفوذ السياسي والعلاقات للتأثير على كل ما له علاقة بالتجارة الدولية والإستثمارات ومخاطر الصفقات. (بوحرب، 2021، صفحة 419)

- إستخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية بهدف تعزيز المنافع المتبادلة وتحقيق التعاون والإستقرار في العلاقات السياسية مع زيادة الأمن الاقتصادي وذلك بالتركيز على سياسات هيكلية والإتفاقات الثنائية في مجال التجارة والاستثمار. (مزياني، 2019، صفحة 197)

- تعزيز مناخ سياسي وبنية إقتصادية مناسبين من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، وهو ما تحققه المنظمات والمؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية. (بوحرب، 2021، صفحة 419).

الشكل رقم 01: أليات وممارسات الدبلوماسية الاقتصادية

المصدر: (طيبي، 2019، صفحة 45)

من خلال الشكل الذي قدمه (طيبي)، يتضح لنا أهم الممارسات والأليات التي تعتمدها الدبلوماسية الاقتصادية، من دبلوماسية طاقوية وأخرى تكنولوجية وزراعية إضافة إلى الدبلوماسية التجارية والمالية. تشير الدبلوماسية الإنضباطية إلى الترتيبات الأمنية وإتفاقات التعاون لمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية إضافة إلى إجراءات الصلح والتحكيم الدولي، في حين تشمل الدبلوماسية العمومية رأس المال الفكري والبشري مع تشجيع الإبداع والإعتراف بالكفاءات وتنظيمات العمل والتعليم المشتركة. (طيبي، 2019، صفحة 45)

2. الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية وتطوراتها:

عرفت الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية محطات مختلفة منذ الإستقلال، حيث أولت الحكومات المتعاقبة إهتمام بالغًا وكبير بالشق الإقتصادي من الدبلوماسية الجزائرية، وهو ما تجسد في تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، ثم استضافة القمة الرابعة لحركة عدم الإنحياز، والتي ظهرت فيها بصمة الجزائر واضحة، أين تم لأول مرة إصدار بيانين أحدهما سياسي والثاني يخص الجانب الإقتصادي،كانت أهم نقاطه مراقبة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات، والعمل على الدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية. (مزياني، 2019، صفحة 200).

بعد إنهيار أسعار النفط في سنة 1986 كان لابد من التفكير في طرق أخرى للخروج من هذه الأزمة حيث عمدت الجزائر إلى عقد إتفاقيات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف، إذ كانت هناك إتفاقيات مع هيئات دولية على غرار تلك التي عقدت مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بين عامي 1990 و 1995 بهدف النهوض بالإقتصاد الجزائري، إضافة إلى الإتفاق مع نادي باريس ونادي لندن سنة 1995/1994 لإعادة جدولة الديون، كما وقعت الجزائر أيضا إتفاق مع المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار وذلك من خلال عقد شراكة أنشأ بموجبه الشركة الإسلامية لتأمين الإستثمار والائتمان على الصادرات في 30 اكتوبر 1995. (شرع وآخرون،

2020، صفحة 354). أما على مستوى الدول، فقد كان للجزائر في مجال الدبلوماسية الاقتصادية العديد من الإتفاقيات الثنائية، منها إتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية في 17 اكتوبر 1990، وأخرى مع كندا في 2000 تخص الإزدواج الضريبي والتهرب الجبائي، كما وقعت الجزائر أيضا إتفاقية مع دول آسياوية وعلى رئسهم جمهورية الصين الشعبية التي تعتبر ممول هام، حيث وصلت قيمة هذا التمويل الى 8.2 مليار دولار سنة 2014، ومن ناحية التعامل مع إفريقيا كان للجزائر عديد الإتفاقات مع دول أفريقيا منها جنوب إفريقيا، إثيوبيا، مالي وغيرها، كانت جل هذه الإتفاقيات تهدف الى تجنب إزدواج الضريبي وحماية الاستثمارات المتبادلة. (شرع وآخرون، 2020، صفحة 354)

وتعد الشراكة من أجل تنمية افريقيا NEPAD من أهم مظاهر النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في هذه القارة، حيث تعتبر الجزائر طرفا أساسيا في هده المبادرة، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من خلال خطة الألفية الجديدة، حيث ترتكز هذه الشراكة على مبدأ المشاركة مع تحديد قطاعات كل من التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والإتصال وتعزيز الأمن كقطاعات ذات أولوية لتحقيق جذب للاستثمار الأجنبي المباشر. (مزياني، 2019، الصفحات 201-202)

زيادة على المساعدات التي قدمتها الجزائر للعديد من الدول، قامت عام 2010 بمسح ديون 14 دولة إفريقية وذلك ضمن مساعي تنمية القارة، من جهة أخرى وبناءا على توصيات الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي التي عقدت يومي 18و 19 أوت 2020، وفي إطار تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بإعتبارها أحد أهم المحركات الداعمة للصادرات خارج قطاع المحروقات، تم على مستوى وزارة الشؤون الخارجية إنشاء مكتب الإعلام لترقية الاستثمار والصادرات، وذلك يوم 25 فيفري 2021، حيث يعتبر هذا المكتب فضاء يقدم مختلف المساعدات والتوجيهات والمعلومات للمتعاملين الإقتصادين الجزائرية المقيمين او أفراد الجالية بالخارج الناشطين في عمليات التصدير أو الشراكة مع المتعاملين الأجانب. (جوادي، 2021، صفحة 348)

في مجال الاتفاقات مع التكتلات الإقليمية، سعت الجزائر الى تنشيط علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي من خلال الوفود المتبادلة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، والتي بدأت مفاوضاتها في مارس 1997 وأستمرت 17 جولة، وبسبب تباين المواقف والوضعية الأمنية للجزائر في هذه الفترة، توقفت المفاوضات التي عرفت تعثرات في جولاتها العشر الأولى الى غاية 5 أفريل 2000 لتصل هذه الجولات في 19 ديسمبر 2001 إلى إتفاق شراكة ببروكسل، ودخل هذا لإتفاق حيز التنفيذ 01 سبتمبر 2005. (ياحي، 2018، صفحة 99)

كما عمدت الجزائر الى تسطير برنامج للإنعاش الاقتصادي 2020 – 2030 كانت اهم محاوره تدور حول الأتي:

- تعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي، وذلك من أجل تعزيز المالية العامة وتمويل فرص الإنعاش الاقتصادي والحفاظ على التوازنات المالية، وتشجيع النمو عن طريق عصرنة النظام المصرفي والمالي، إضافة إلى تحسين مناخ الأعمال وإزالة كافة العراقيل في وجه الاستثمارات مع تطوير المؤسسات والمقاولاتية، زيادة على تعزيز إندماج القطاع الموازي؛

– تطوير القطاعات المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي، وهي الطاقة والمناجم، الصناعة ،الفلاحة والصيد البحري، إضافة إلى الصناعات الصيدلانية وقطاع السياحة؛

– سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات من خلال تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات، مع تعزيز قدرات التصدير وترقية الصادرات، زيادة على تحسين وتطوير الإتفاقيات التجارية للتبادل الحر وتطهير المجال التجاري، وتعزيز مختلف أليات الرقابة وتطوير المؤسسات الداعمة، كذلك مكافحة ظاهرة البطالة من خلال المقاربة الاقتصادية. (بوحرب، 2021، الصفحات 426-427)

الجدول رقم 01: تطور المفاوضات الأورو جزائرية

إسم المرحلة	تاريخ التفاوض	أهم المخرجات
المرحلة التمهيدية	**1994 – 1996**	عقد 4 جولات بالتناوب بين خبراء الطرفين ضمن تبادل المعلومات والإعلان على إتفاقية برشلونة.
مرحلة المفاوضات المعمقة	**4 . 5 مارس 1997 ثم بين 17 أفريل الى 03 ماي 2001**	إلتقاء وفدي الطرفين لكن المفاوضات إنقطعت لمدة 3 سنوات بسبب: – التنازلات الخاصة بالجانب الفلاحي والحقوق الجمركية؛ – تخوف الجانب الأوربي من الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر؛ – طلب الجزائر الحصول على مساعدات للنهوض بجهاز الإنتاج؛ – توسيع نطاق التعاون ليشمل الإنتاج وليس فقط جانب المبادلات؛ – طلب الجزائر أن تكون إجراءات رفع الحماية مدروسة بسبب صناعتها الناشئة وهو ما لم يأخذه الاتحاد الأروبي بعين الإعتبار.
المرحلة النهائية	**22 افريل 2002**	التوقيع الرسمي على إتفاق الشراكة.
	سبتمبر 2005	دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

المصدر: (شرع وآخرون، 2020، صفحة 358)

يعرض لنا الجدول أعلاه مجمل المراحل التي عرفتها جولات المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوربي بداية من سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 2005 تاريخ دخول الإتفاق مرحلة التنفيذ، وقد قسمت هذه المراحل إلى ثلاث محطات أساسية بداية من المرحلة التمهيدية، ثم مرحلة المفاوضات المعمقة، وفي الأخير المرحلة النهائية.

II. المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج:

تقدم الدراسة حصيلة لقطاع التجارة الخارجية من خلال عرض الأرقام المسجلة خلال الفترة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2018، وذلك بهدف معرفة جغرافيا التعاملات الخارجية الجزائرية في مجال التجارة.

1 . تطور الواردات الجزائرية:

الجدول رقم 2: تطور الواردات (10 ^{6} دينار)

السنوات / المواد	2012	2013	2014	2015
مواد غذائية ومشروبات	621 057,9	656 932,7	754 184,6	789 238,6
تموينات صناعية	1 148 440,0	1 262 604,8	1 449 551,4	1 669 026,5
مازوت وزيوت التشحيم	384 293,0	348 147,8	231 946,1	238 684,2
الآلات ومواد التجهيز	683 118,5	847 061,7	1 070 495,7	1 283 065,8
عتاد النقل	709 403,5	778 995,4	767 985,9	715 782,5
مواد صناعية الإستهلاك	360 111,8	471 701,9	444 599,1	493 830,1
مواد مختلفة	647,2	3 104,1	945,6	3 831,9
المجموع	**3 907 071,9**	**4 368 548,4**	**4 719 708,3**	**5 193 459,7**
السنوات / المواد	2016	2017	2018	–
مواد غذائية ومشروبات	779 757,2	842 133,1	867 284,3	–
تموينات صناعية	1 734 306,9	1 692 355,7	1 879 997,5	–
مازوت وزيوت التشحيم	176 521,7	221 034,0	125 733,1	–
الآلات ومواد التجهيز	1 304 621,4	1 274 017,7	1 261 556,8	–
عتاد النقل	597 887,9	570 136,8	780 454,5	–
مواد صناعية الإستهلاك	556 408,7	506 327,7	485 826,4	–
مواد مختلفة	5 273,2	5 292,7	2 380,4	–
المجموع	**5 154 776,8**	**5 111 297,6**	**5 403 233,0**	**–**

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2015، صفحة 58) ، (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2017، صفحة 60)، (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2021، صفحة 54).

يوضح الجدول أعلاه تطور الواردات الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى غاية 2018، حيث أن واردات الجزائر والتي تمثل التموينات الصناعية ما نسبته بين 28.9% و 34.7. % ، عرفت تذبذب من إرتفاع وأنخفاض، فبعد زيادة بنسبة 11.8% في سنة 2013 ثم 8% و 10% في سنوات 2014 و 2015 على

التوالي، إنخفضت في سنة 2016 بنسبة 0.7%، ثم في سنة 2017 بنسبة 0.8% ، لتعاود الإرتفاع في سنة 2018 لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة بنسبة زيادة 0.05%.

2 . تطور الصادرات الجزائرية:

الجدول رقم 3: تطور الصادرات (10 ^{6} دينار)

السنوات / المواد	2012	2013	2014	2015
مواد غذائية ومشروبات	24 477,9	32 300,7	26 179,0	23 723,3
تموينات صناعية	131 997,1	124 219,0	180 190,3	171 539,9
مازوت وزيوت التشحيم	5 527 736,5	5 057 546,9	4 709 622,4	3 339 435,1
الآلات ومواد التجهيز	1 490,2	1 106,7	856,0	733,7
عتاد النقل	1 027,8	1 108,8	251,1	1 103,5
مواد صناعية الإستهلاك	639,9	817,6	499,2	651,1
مواد أخرى	0,0	0,0	0,0	0,2
المجموع	5 687 369,4	5 217 099,8	4 917 598,2	3 537 186,7
السنوات / المواد	**2016**	**2017**	**2018**	**–**
مواد غذائية ومشروبات	36 118,0	38 984,6	44 116,5	–
تموينات صناعية	156 436,4	165 511,9	286 722,5	–
مازوت وزيوت التشحيم	3 080 035,2	3 714 143,9	4 548 111,3	–
الآلات ومواد التجهيز	1 444,4	1 319,0	2 589,6	–
عتاد النقل	177,1	2 338,7	1 191,3	–
مواد صناعية الإستهلاك	3 417,5	5 994,9	6 547,9	–
مواد أخرى	87,8	2,7	0,0	–
المجموع	3 277 716,4	3 928 295,6	**4 889 278,6**	–

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2015، صفحة 57)، (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2017، صفحة 59)، (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2021، صفحة 53).

يوضح الجدول أعلاه قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2018، حيث تمثل مواد المازوت وزيوت التشحيم النسبة الكبرى من قيمتها بنسب تراوحت بين 93.9% الى 97.19%، وتشكل السلع

الأخرى النسبة الباقية وهي قليلة جدا، من جهة أخرى عرفت قيمة الصادرات تناقصا متفاوت حتى سنة 2016، حيث تراوحت نسبة هذا التناقص بين 7% إلى 28 % كأعلى نسبة في سنة 2015.

3 . تطور المبادلات التجارية حسب المناطق الجغرافية:

الجدول رقم 4: تطور المبادلات حسب المناطق(%)

	2012		2013		2014		2015	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الإتحاد الأوروبي	55,3	52,3	63,5	52,2	64,2	50,7	66,3	49,3
الدول الأوربية الأخرى	4,6	8,0	3,7	7,0	4,4	7,0	5,4	7,3
امريكا الشمالية	22,1	4,5	13,7	5,0	10,1	5,7	8,2	6,4
أمريكا اللاتينية	5,9	7,5	5,0	6,5	5,1	7,2	4,9	6,2
آسيا	7,7	20,9	8,5	21,2	10,0	23,2	8,7	24,1
المغرب	2,9	1,6	4,1	1,9	4,9	1,3	4,5	1,3
الدول العربية	1,3	3,1	1,2	4,4	1,0	3,3	1,6	3,7
أفريقيا	0,1	1,5	0,2	1,1	0,2	0,8	0,2	0,7
باقي العالم	0,0	0,8	0,1	0,7	0,0	0,9	0,2	1,0
	2016		2017		2018		-	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
الإتحاد الأوروبي	57,4	47,7	57,9	44,1	57,4	45,7		
الدول الأوربية الأخرى	4,9	6,8	5,5	9,3	6,1	9,2		
امريكا الشمالية	17,2	6,0	11,8	5,3	10,4	4,6		
أمريكا اللاتينية	6,6	6,6	7,2	7,2	6,4	8,2		
آسيا	7,9	25,9	10,9	27,9	12,9	25,8		
المغرب	3,9	1,5	3,6	1,3	4,0	1,2		
الدول العربية	1,3	4,1	2,2	3,3	1,8	4,1		
أفريقيا	0,2	0,5	0,3	0,4	0,3	0,4		
باقي العالم	0,6	0,9	0,5	1,3	0,6	1,0		

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2015، صفحة 58)، (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2017، صفحة 60)، (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2021، صفحة 54).

تمثل المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوربي النسبة الأعلى في المبادلات حيث تتراوح بين 57.4% و66.3% بالنسبة للصادرات، وبين 44.1% إلى 52.3% فيما يخص الواردات.

أما بالنسبة لبقية المبادلات فهناك تباين، إذ نجد على مستوى الواردات تحتل الدول الآسياوية الرتبة الثانية بعد دول الإتحاد الأوروبي بنسب تتراوح بين 20% إلى 27.9% تليها الدول الأوروبية خارج الإتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية بنسب بين 7% إلى 9.3% و 6.2 %إلى 8.2% على التوالي، لنجد بعدهم أمريكا الشمالية بين 4.5 % و 6.4% ثم في آخر الترتيب نجد الدول العربية والمغاربية ودول إفريقيا بنسب تتراوح بين 3.1% و4.1% للدول العربية، و1.2% إلى 1.9% للمغرب، ثم من 0.4% إلى 1.5% للدول الإفريقية.

في مجال الصادرات نجد في المرتبة الثانية بعد الإتحاد الأوروبي أمريكا الشمالية بنسب مئوية تتراوح بين 8.2% و22.1% تليها الدول الأسياوية بنسبة بين 7.7% و 12.9% ، ثم دول أمريكا اللاتينية بين 4.9% إلى 7.2%، وكما هو الحال بالنسبة للصادرات تحتل الدول المغاربية والعربية والإفريقية المراتب الأخيرة بنسبة بين 2.9% و 4.9% للمغرب وبين 1% إلى 2.2 % للدول العربية، وأخيرا بين 0.1% إلى 0.3 % للدول الإفريقية.

4 . تحليل النتائج:

بعد عرض حصيلة المبادلات التجارية من صادرات وواردات وتوزيع حجم المبادلات حسب المناطق الجغرافية يتضح لنا الآتي:

- إن صادرات الجزائر أغلبها من المحروقات إذ تصل الى أكثر من 97% وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي أو اقتصاد محروقات هذا مايجعله عرضة للتأثر بتقلبت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية؛
- من جهة أخرى نلاحظ أن أغلب التعاملات والمبادلات التجارية للجزائر كانت مع الإتحاد الأوروبي، وهي دلالة واضحة لضعف الدبلوماسية الاقتصادية وعدم قدرتها على التأثير الفعال في تنويع الجهات أو الدول التي تتعامل معها حسب معطيات فترة الدراسة.

يذكر أن فرنسا كانت إلى غاية سنة 2012 على رأس الممونين العشرة الأوئل للجزائر بنسبة 12.8% وقد تراجعت بداية من سنة 2013 الى الرتبة الثانية بعد الصين التي باتت تحتل الصدارة بنسب وصلت إلى 18% في سنة 2017، لكن تبقى دول الإتحاد الأوربي مجتمعة دائما تحظى بحصة الأسد.، أما عن زبائن الجزائر فقد سيطرت الدول الأوربية على القائمة بصدارة بالتناوب لكل من إيطاليا وإسبانيا. (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2017، الصفحات 62-63)، (الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2021، صفحة 56)

- أما عن الدول العربية ودول المغرب وإفريقيا فهي تحتل المراتب الأخيرة في المبادلات، إذ لا تتجاوز النسبة في أحسن الأحوال 5% بالنسبة للصادرات و 4.1% بالنسبة للواردات.

خاتمة

من خلال ما تم عرضه يمكننا القول أن دور الدبلوماسية الإقتصادية في تنويع الشركاء الإقتصاديين يعد دور ضعيف جدا، بالرغم من الإتفاقيات الموقع مع الدول والتكتلات والهيئات، وهذا على عكس ما طرحته الدراسة كفرضية أولية، حيث أن الجزائر كانت في الغالب الطرف الأضعف في هذه المعاملات وهو ما جعلها سوق لمنتجات الدول الأجنبية وعلى رأسهم الصين ودول الإتحاد الأوربي، كما أن التعاملات التجارية مع دول المنطقة من عربية ومغاربية ودول إفريقية لا ترقى إلى مستوى التطلعات، ولعل هذا راجع لعدة أسباب من أهمها:

- غياب إستراتجية واضحة المعالم، وتغليب الجانب السياسي خاصة في عمل القنصليات والسفارات التي لا يتعدى نشاطها التمثيل الدبلوماسي للبلد وعدم الإهتمام بالجانب التجاري بالرغم من أن الجزائر بدأت في السنوات الإخير تخطو خطوات في هذا التوجه؛
- تشكل المعلومات سلاح مهم في المفاوضات مع الدول الأخرى وهو ما يشكل عائق في ظل قلت المعلومات الدقيقة والواضحة وذات المصداقية؛
- لايمكننا أن ننكر أن الوضع الأمني للبلاد خاصة في فترة العشرية السوداء كان له الأثر البالغ في إضعاف موقف الجزائر في مختلف المفاوضات وهو ما تجسد في مفاوضات الاتحاد الأوروبي حيث كان من بين الأسباب في توقفها في مراحلها الأولى.

التوصيات:

بناءً على ما سبق يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تغليب المصلحة المشتركة للدول الإقليمية العربية منها والمغاربية والدول الإفريقية والدخول في مفاوضات جادة لبناء تكتلات إقتصادية قوية في مواجهة الهيمنة الأوروبية والصينية؛
- وضع إستراتجية وأهداف مبنية على تحليل دقيق للبيئة الداخلية والخارجية للإستفادة من نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في مواجهة التحديات واقتناص الفرص؛
- ضرورة تطوير عمل الدبلوماسية الجزائرية من خلال القنصليات والسفارات وكذا مختلف التمثيليات لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية الى الاسواق المحلية.

قائمة المراجع:

- Didier, L. (2018). Economic diplomancy: The " One - china policy" effect on trade. China Economic Review, 48, pp. 223-243.
- Papadimitriou, P., & Pistikou, V. (2015). Economic Diplomancy in national security. Procedia Economics and Finance, 19, pp. 129-145.
- الديوان الوطني للإحصاء. (2015). الجزائر بالأرقام. الجزائر: اليوان الوطني للإحصاء.
- الديوان الوطني للإحصاء. (2017). الجزائر بالأرقام. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء.
- الديوان الوطني للإحصاء. (2021). الجزائر بالأرقام. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء.

- آمال بنبراهيم. (يناير, 2020). الدبلوماسية الإقتصادية: بين الدبلوماسية القسرية والقوة الناعمة. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، الصفحات 469- 483.
- حكيم بوحرب. (2021). دور الدبلوماسية الإقتصادية في تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الإقتصادي. 8(1)، الصفحات 415- 433.
- حمزة طيبي. (جوان, 2019). الدبلوماسية الإقتصادية مفتاح الدخول الى مضمار الاقتصاد العالمي: تقييم حالة الجزائر-فرنسا. مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، 6(1)، الصفحات 35- 66.
- عبد السلام مخلوفي، و فاطمة عياط. (ديسمبر, 2018). الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 5(2)، الصفحات 125-141.
- فيروز مزياني. (جويلية, 2019). الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية. المجلة الجزائرية الأمن والتنمية، 08(15)، الصفحات 194- 205.
- مريم ياحي. (15 ديسمبر, 2018). الدبلوماسية الإقتصادية كأداة للتنشيط الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 11(3)، الصفحات 92-102.
- نور الدين جوادي. (2021). نموذج عمل مقترح لتعزيز دور الدبلوماسية الإقتصادية في الإستراتجية الجزائرة للتصدير خارج المحروقات. مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 24(02)، الصفحات 343- 359.
- نورة شرع، عبد الرزاق ملاي لخضر، و أحمد لعمى. (2020). دور الدبلوماسية الإقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر. 1(7)، الصفحات 351- 364.